

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في السودان لعام 2019

### الملخص التنفيذي

في السابع عشر من أغسطس/آب، بعد أشهر متواصلة من الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير من منصبه في أبريل/نيسان وتولي الجيش للسلطة، وقع ممثلون عن المجلس العسكري الانتقالي وائتلاف المعارضة المعروف باسم قوى إعلان الحرية والتغيير على الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية والتي تضمنت عدة أحكام تحمي الحق في حرية العقيدة الدينية والعبادة "بما يتماشى مع متطلبات القانون والنظام العام". ولم تشر الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية إلى أن الشريعة هي مصدر القانون، كما كان الحال في ظل الدستور السابق لعام 2005. أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير أن القوانين الصادرة بموجب الدستور السابق ستبقى سارية المفعول ريثما تعمل الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون على تنقيح أو إلغاء تلك القوانين والمصادقة على تشريعات جديدة ضمن إطار الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية. كانت بعض القوانين والممارسات التي وضعتها حكومة الرئيس السابق عمر البشير تستند إلى تفسير الحكومة لنظام الشريعة والفقه، وهو ما قالت بشأنه جماعات حقوق الإنسان أنه لم يوفر الحماية لبعض الأقليات الدينية، بما في ذلك جماعات الأقليات المسلمة. ويجرم القانون الردة، والتجديف، والتحول من الإسلام إلى دين آخر، والتشكيك في القرآن أو انتقاده، أو انتقاد الصحابة أو أزواج الرسول. ولم يتناول القانون التبشير المسيحي على وجه التحديد، إلا أن حكومة البشير عرّفت التبشير بأنه مخالفة جنائية ولاحقته قضائياً على أنه شكل من أشكال الردة. ومع أن القانون لا يحظر ممارسة الإسلام الشيعي، إلا أن السلطات أثناء حكم البشير اتخذت إجراءات ضد المسلمين الشيعة. استخدمت أجهزة الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ووسائل أخرى لتفريق مجموعات من المصلين في المساجد كانوا يشاركون في احتجاجات مناهضة للحكومة في فبراير/شباط خلال النصف الأول من السنة، ردًا على ما أسمته الحكومة بالطبيعة السياسية لنشاطهم. في يوليو/تموز، أعادت الحكومة فتح القضية الجنائية التي رفعت ضد قادة كنيسة المسيح السودانية، متهمه إياهم بالتعدي الجنائي والحيازة غير المشروعة لممتلكات الكنيسة. في أغسطس/آب، تم تعيين مسيحية قبطية في المجلس السيادي، وهو أحد الهيئتين الحاكميتين تم تأسيسهما بموجب الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية. وبحلول نهاية العام، لم يتم تكوين المجلس التشريعي، وهو آخر الهيئات الحاكمة في البلاد. في سبتمبر/أيلول، قال رئيس الوزراء المعين حديثاً عبد الله حمدوك أن حكومته سوف تعالج "التمييز الديني" وأن وزير الشؤون الدينية والأوقاف دعا اليهود والمسيحيين الذين غادروا البلاد إلى العودة. في يوليو/تموز، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال، والتي كانت تنشط في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ويقودها عبد العزيز الحلو، بإعلان وقف الأعمال العدائية ووقعت اتفاقاً بذلك. ومن بين التدابير الأخرى، دعا الحلو إلى دولة علمانية لا يكون للدين فيها دور في سنّ القوانين. أعلنت الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون أن الخامس والعشرين من ديسمبر/كانون الأول هو عيد رسمي للمرة الأولى.

في 28 ديسمبر/كانون الأول، أحرق مهاجمون مجهولون ثلاثة كنائس هي كنيسة السودان الداخلية، والكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة الأرثوذكسية في ولاية النيل الأزرق، وفقاً لوسائل الإعلام الدولية. وقالت الحكومة أنها ألقت القبض على مشتبه به وأفرجت عنه بسبب عدم كفاية الأدلة. قال أحد أساقفة الروم الكاثوليك أن على القادة الجدد في البلاد إلغاء اشتراط تسجيل الكنائس لدى الحكومة على أنها منظمات غير حكومية. كما دعا قس بروتستانت إلى تغيير في القوانين التي تنظم الدين. ذكرت الصحافة العديد من الحالات التي ألقى خلالها رجال الدين خطابات سياسية خلال شعائر العبادة في المساجد، سواء في دعم الحكومة أو ضدها. كما ذكرت

وسائل الإعلام حالاتٍ شارك فيها المسلمون والمسيحيون في الشرائع والطقوس الدينية لبعضهم البعض أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات الحكومية.

شجع مسؤولون أمريكيون على احترام الحرية الدينية وحماية جماعات الأقليات الدينية أثناء المناقشات رفيعة المستوى التي عقدت مع الحكومة وخلال ورشة عمل حول الحريات الدينية حضرها مسؤولون حكوميون أجانب في شهر يناير/كانون الثاني. كما حث القائم بالأعمال ومسؤولون آخرون في السفارة الأمريكية على اعتماد قوانين تسمح للأفراد والجماعات من جميع الأديان ليس فقط بالقدرة على ممارسة معتقداتهم بل تعزز هذه القدرات بشكلٍ فاعل. كما سلطوا الضوء على الحاجة إلى وجود تمثيلٍ أكبر للأقليات الدينية في الحكومة، وحثوا الحكومة على الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للجماعات الدينية. حافظت السفارة على اتصال وثيق بالقادة الدينيين والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية، كما راقب ممثلون عن السفارة وحضروا العديد من المرافعات القانونية لأولئك الذين تمت مقاضاتهم بسبب معتقداتهم الدينية.

في 18 ديسمبر/كانون الأول، وتماشياً مع قانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998 وتعديلاته، قام وزير الخارجية الأمريكي بوضع السودان على قائمة المراقبة الدينية الخاصة بسبب التورط في الانتهاكات الجسيمة للحرية الدينية أو التسامح مع تلك الانتهاكات. وكان السودان قد صُنّف كبلدٍ مثيرٍ للقلق بشكلٍ خاص في الفترة ما بين 1999-2018 ثم نُقل إلى قائمة المراقبة الخاصة بعدما قرر وزير الخارجية الأمريكي أن الحكومة أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين احترام الحرية الدينية.

#### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية إجمالي عدد سكان البلاد بنحو 44.4 مليون نسمة (تقديرات منتصف عام 2019). وبحسب الحكومة السودانية فإن حوالي 91 بالمائة من السكان مسلمون. ومن غير الواضح ما إذا كانت تقديرات الحكومة هذه تشمل المواطنين من جنوب السودان (وأغلبيتهم من المسيحيين أو الإحيائيين) الذين لم يغادروا بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، أو عادوا بعد اندلاع الصراع في جنوب السودان عام 2013، أو المجموعات الأخرى غير الإسلامية من خارج جنوب السودان. أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وجود 1,056,536 لاجئ وطالب لجوء في البلاد، بمن فيهم 810,155 لاجئ من جنوب السودان. وتقدر بعض جماعات الدعوة الدينية أن غير المسلمين يشكلون أكثر من 13 في المائة من السكان.

جميع المسلمين هم تقريباً من أتباع المذهب السني، على الرغم من وجود تنوع كبير بين أتباع التقاليد السنية المختلفة، خاصة بين الصوفية. هناك أيضاً جماعات صغيرة من المسلمين الشيعة تتمركز غالبيتها في الخرطوم. ولا تزال هناك عائلة يهودية واحدة على الأقل في منطقة الخرطوم.

تقيد الحكومة بوجود 36 طائفة مسيحية في البلاد. يقيم المسيحيون في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في المدن الكبرى، مثل الخرطوم، وبورتسودان، وكسلا، والقضارف، والأبيض، والفاشر. كما يتركز المسيحيون أيضاً في بعض أجزاء جبال النوبة وولاية النيل الأزرق.

وتوجد جماعات صغيرة نسبياً ولكنها قائمة منذ زمن من المسيحيين الأقباط الأرثوذكس والروم الأرثوذكس في الخرطوم، وفي الأبيض في شمال كردفان، وولايات نهر النيل والجزيرة، وفي المناطق الشرقية من

البلاد. أما مجتمعات الإثيوبيين والإرتريين الأرثوذكس والتي تتكون إلى حد كبير من اللاجئين والمهاجرين فتتواجد في الخرطوم وفي الجزء الشرقي من البلاد. وتشمل المجموعات المسيحية الأخرى الكبرى كلاً من الكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة الأسقفية الإنجيلية، وكنيسة المسيح في السودان، والكنيسة الإنجيلية المشيخية السودانية، والكنيسة المشيخية في السودان. كما تشمل المجموعات المسيحية الأصغر الأخرى كلاً من الكنيسة الأفريقية الداخلية، والكنيسة الرسولية الأرمنية، والكنيسة الداخلية السودانية، والكنيسة الخمسينية السودانية، وكنيسة السبتيين، وشهود يهوه.

تشير الإحصائيات الحكومية إلى أن أقل من 1 بالمئة من السكان، في المقام الأول من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، يلتزمون بالمعتقدات الدينية الأفريقية التقليدية. ويُدْرَج بعض المسيحيين والمسلمين جوانباً من هذه المعتقدات التقليدية في ممارساتهم الدينية. وهناك مجتمع صغير من البهائيين ينشط في الخفاء.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

بتاريخ 17 أغسطس/آب، وقّع ممثلون عن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على الإعلان الدستوري الذي ينص على تشكيل حكومة مدنية منتخبة بحلول عام 2022 ويتضمن أحكاماً تتعلق بحرية المعتقد والعبادة. جاء إعلان شهر أغسطس/آب بعد اتفاق لتقاسم السلطة في يوليو/تموز بين قادة الجيش والمعارضة المدنية. سبق اتفاق تقاسم السلطة هذا إطاحة الجيش بالرئيس السابق عمر البشير في شهر أبريل/نيسان بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية ضد حكومته التي حكمت البلاد لمدة 30 عاماً. وبحلول نهاية العام، ظلت القوانين والمؤسسات التي تنظم الشؤون الدينية سارية بينما عملت الحكومة الجديدة على تعديلها وإعادة هيكلتها. وفي حين نص الدستور السابق على وجوب استناد جميع التشريعات الوطنية إلى الشريعة، إلا أن الإعلان الدستوري لا يشير إلى الشريعة على الرغم من أن البند الذي يقيد عقوبة الإعدام يسمح برفضها كعقاب على جرائم الحدود والقصاص.

يلغي الإعلان الدستوري الدستور الانتقالي لعام 2005 ويبقي على القوانين سارية المفعول "ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها" من قبل الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون. ظلت مؤسسات وأجهزة الدولة القائمة سليمة ما لم تحلها الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون.

ينص الإعلان الدستوري على حرية العقيدة الدينية والعبادة والممارسة الحرة لحرية التعبير الديني "بما يتماشى مع متطلبات القانون والنظام العام". تحظر الوثيقة التحول غير الطوعي إلى عقيدة أخرى، والتمييز على أساس الدين، والتحرير الإعلامي على الكراهية الدينية.

كما يحتوي الإعلان الدستوري أحكاماً تنص على إمكانية الحصول على التعليم بغض النظر عن الدين، وتطلب أن تكون كافة الأحزاب السياسية مفتوحة أمام المواطنين من جميع الأديان، وتضمن لجميع الجماعات "الإثنية والثقافية" الحق في "ممارسة معتقداتها" و"الاحتفال بدياناتها أو عاداتها". أما الدستور الوطني الانتقالي الذي كان سارياً حتى 17 أغسطس/آب فقد نصّ على حرية العقيدة الدينية والعبادة ومنح الأفراد الحق في إعلان دينهم أو عقيدتهم أو التعبير عنها عن طريق العبادة والتعليم والممارسة أو أداء الشعائر أو الاحتفالات، وذلك وفقاً لمقتضى القانون والنظام العام. وحظر الدستور إكراه الأفراد على اعتناق دين لا

يؤمنون به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبلون بها طواعية. ونص الدستور السابق كذلك على أن التشريعات التي تسن على الصعيد الوطني يجب أن تكون قائمة على أحكام الشريعة.

لا يجيز القانون للمسلمين الشيعة بإقامة شعائر العبادة، إلا أنه يُسمح لهم بدخول المساجد السننية لأداء الصلاة.

ويمكن أن تتابع المحكمة الدستورية التجاوزات الدستورية لحرية الدين، ومع ذلك، فغالبًا ما تقام دعاوى التمييز على أساس الدين في المحاكم الأدنى درجة وتتم معالجتها هناك.

بقيت القوانين الوطنية المتعلقة بالشؤون الشخصية والعائلية للمسلمين والتي اعتمدت خلال إدارة الرئيس السابق عمر البشير سارية المفعول إلى حد كبير وهي تستند إلى نظام الشريعة الفقهية. ينص القانون الجنائي على أن القانون، بما في ذلك على مستوى الولايات والمستوى المحلي، يجب أن يستند إلى مصادر الشريعة ويتضمن مبادئ الحدود، والقصاص، والدية (الجرائم الخطيرة المحددة وسبل التعويض والعقوبات المتصلة بها). يراعي القانون الجنائي تعدد المذاهب. وتحدد هيئة العلماء والأئمة (مجمع الفقه الإسلامي) الشروط التي سوف تنطبق بموجبها أحكام مذهب من المذاهب. أما القوانين الجنائية والمدنية الأخرى، بما فيها قوانين النظام العام، فهي تحدد على مستوى الولاية والمستوى المحلي.

عين الرئيس السابق عمر البشير أعضاء مجمع الفقه الإسلامي لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد، والمجمع هو هيئة رسمية تضم 50 عضوًا من علماء الدين المسلمين يتولون شرح وتفسير الفقه الإسلامي. قدم المجمع المشورة للحكومة وأصدر فتاوى في الشؤون الدينية في الماضي، بما في ذلك فرض رسوم جمركية على استيراد المواد الدينية، ودفع الفوائد على قروض البنية التحتية العامة، وتحديد الإجازة السنوية المخصصة من قبل الحكومة للأعياد الإسلامية. وتكون آراء مجمع الفقه الإسلامي غير ملزمة قانونًا. يمكن لعلماء الدين المسلمين طرح وجهات نظر دينية وسياسية مختلفة في الأماكن العامة. أما تفويض مجمع الفقه الإسلامي فقد بقي كما هو في ظل الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون.

لا يشير القانون الجنائي بشكل صريح إلى التبشير، لكنه يجرم التحول من الإسلام إلى دين آخر (الردة) والأفعال التي تشجع على التحول عن الإسلام. ويمكن اعتبار الذين يتحولون من الإسلام إلى دين آخر وكذلك أي مسلم يطعن أو يشكك في تعاليم القرآن أو الصحابة أو زوجات النبي محمد مذنبًا بالردة ويحكم عليهم بالإعدام. يمنح المتهمين بالردة فرصة التوبة في غضون فترة تقررها المحكمة، ولكن قد يظلون يواجهون عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. ولا يمنع القانون الأفراد من اعتناق الإسلام من دين آخر.

يجرم قسم القانون الجنائي المتعلق بـ "الجرائم الدينية" الأفعال المختلفة التي تُرتكب ضد أي دين. وتشمل مثل هذه الأفعال إهانة الدين، والتجديف، والتشويش على أماكن العبادة، والتعدي على المقابر. وينص القانون الجنائي على أن "من يسب علنًا أو يهين بأي طريقة أيًا من الأديان أو شعائرها أو معتقداتها أو مقدساتها أو يعمل على إثارة شعور الاحتقار والزرارية بمعتقداتها" سوف يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالجلد بما لا يتجاوز 40 جلدة. يتضمن البند أحكامًا تنص على فرض عقوبات بالسجن لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات وإلى 40 جلدة لكل من يسب النبي محمد أو زوجته أو أفراد أسرته.

وتكون وزارة الشؤون الدينية والأوقاف هي الهيئة المسؤولة عن تنظيم الممارسة الدينية الإسلامية والإشراف على الكنائس وضمان المعاملة المتساوية للجماعات الدينية كلها. كما تقدم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف توصيات للوزارات ذات الصلة بشأن القضايا الدينية التي تواجهها وزارات الحكومة.

وحتى تاريخ 17 أغسطس/آب، كان يطلب من الجماعات الدينية التي تسعى للحصول على اعتراف رسمي من الحكومة أن تسجل نفسها على مستوى الدولة لدى المجلس الأعلى للأوقاف والإرشاد، أو إلى وزارة أخرى ذات صلة مثل وزارة الثقافة والإعلام، أو مفوضية العون الإنساني، حسب طبيعة الجماعة ونشاطاتها. كانت مفوضية العون الإنساني تشرف على المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية. يجب على المجموعات الدينية التي تشارك أيضًا في الأنشطة الإنسانية أو التتموية التسجيل كمنظمات غير حكومية غير ربحية من خلال تقديم طلب موحد تقرضه مفوضية العون الإنساني على المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على حدٍ سواء. ولا يحق إلا للمجموعات الدينية التي تسجل نفسها بأن تتقدم بطلبات للحصول على مزايا إدارية أخرى، بما فيها ملكية الأراضي أو الإعفاءات الضريبية أو تصاريح العمل.

يتطلب منهج التعليم التي تقرضه الدولة أن يتلقى جميع الطلاب تعليمًا دينيًا. كما ينص المنهاج الدراسي أن تقوم جميع المدارس، بما فيها المدارس الدولية والمدارس الخاصة التي تديرها جماعات مسيحية، بتقديم دروس التربية الإسلامية للطلاب المسلمين، من مرحلة الحضانة وحتى السنة الثانية في الجامعة. لا يشترط القانون على غير المسلمين حضور دروس التربية الإسلامية، وينص على أن تزود المدارس العامة الطلاب المسيحيين بتعليم ديني آخر إذا كان هناك ما لا يقل عن 15 طالبًا مسيحيًا في الصف. ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، فإنه بعد الانفصال عن جنوب السودان، لم يتم الوصول إلى هذا العدد في معظم المدارس. لذلك كان الطلاب غير المسلمين يحضرون الدروس الدينية الخاصة بدينهم خارج ساعات الدراسة العادية للوفاء بمتطلبات التعليم الديني.

وتكون وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة عن تحديد مناهج التعليم الديني. وبحسب الوزارة، يجب أن يتبع المنهج الإسلامي التقليد السني.

تحدد وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بالعمل مع الهيئات الحكومية على مستوى الولاية والمسؤولة عن منح الأراضي والتخطيط، ما إذا كان يجب منح الأذن أو التصاريح لبناء دور عبادة جديدة، مع مراعاة شواغل تقسيم المناطق، مثل المسافة بين المؤسسات الدينية والكثافة السكانية (يتم تحديد تخصيص الأراضي للهيئات الدينية على مستوى الولاية). تم تفويض المجلس الأعلى للأوقاف والإرشاد في ظل الحكومة السابقة لمساعدة المساجد والكنائس في الحصول على إعفاءات ضريبية وتصاريح معفاة من الرسوم الجمركية لاستيراد المواد مثل الأثاث والمواد الدينية لدور العبادة، كما ساعد المجلس في حصول الزائرين الذين يحضرون الاجتماعات والأنشطة التي ترعاها الجماعات الدينية في الحصول على تأشيرات دخول سياحية من خلال وزارة الداخلية. كما نسق المجلس الأعلى للأوقاف والإرشاد نشاطات السفر للحج والعمرة.

أسفرت قوانين النظام العام، التي كانت تركز إلى حدٍ كبير على تفسير الحكومة السابقة للشريعة، إلى تنفيذ صارم من قبل سلطات النظام العام. إذ أن القانون الجنائي الذي يتم بموجبه اعتقال الأفراد يحظر اللباس "المنافي للحشمة" وغيره من "الجرائم التي تخل بالشرف والسمة والأخلاق العامة". كانت السلطات تنفذ هذه القوانين في المقام الأول في المدن الكبرى، كما قامت بإنفاذ القوانين التي تعالج ارتداء الأزياء غير المحتشمة على المسلمين وغير المسلمين على السواء. ينص القانون الجنائي على أن الفعل يعتبر مخلًا

بالآداب العامة إذا كان ينتهك احتشام شخص آخر. ومن الناحية العملية، فإن شرطة النظام العام والمحاكم الخاصة التي استمدت سلطتها من وزارة الداخلية امتلكت حرية واسعة في تفسير ما إذا كانت الأزياء أو السلوكيات غير لائقة، وفي اعتقال الجناة المتهمين وإصدار الأحكام بحقهم. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني، ألغت الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون قوانين النظام العام وشرطة النظام العام، إلا أن القوانين الجنائية ظلت سارية المفعول.

تُحدد بعض جوانب القانون الجنائي العقوبات على المسلمين استنادًا إلى تفسير الحكومة لمبادئ الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، ينص القانون الجنائي بعقوبة 40 جلدة على المسلم الذي يشرب أو يمتلك أو يبيع الكحول؛ لكنه لا يعاقب غير المسلم الذي يشرب الخمر أو يمتلكه في الخفاء. ينص القانون الجنائي على أنه إذا تم القبض على غير المسلم بتهمة شرب الخمر في العلن أو في حال امتلاكه أو بيعه للكحول، فإنه يخضع للمحاكمة، ولكن العقوبة لن تستند إلى مبادئ الحدود. أما عقوبة الزنا مع شخص متزوج هي الشنق، وعقوبة الزنا مع شخص غير متزوج هي 100 جلدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن معاقبة الرجل غير المتزوج بالإبعاد لمدة سنة واحدة. تنطبق هذه العقوبات على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. يُعرّف الزنا بأنه النشاط الجنسي خارج نطاق الزواج، أو قبل الزواج، أو في الزواج الذي يتقرر أنه باطل.

وبموجب القانون، يجوز لوزير العدل الإفراج عن أي سجين يحفظ القرآن خلال فترة سجنه. ويتطلب هذا توصية بالإفراج المشروط من المدير العام للسجن، ومن لجنة دينية مؤلفة من هيئة علماء السودان وأعضاء من مجمع الفقه، يتشاورون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من أجل ضمان توافق القرارات مع الأنظمة القانونية الإسلامية.

بموجب القانون، يجوز للرجل المسلم أن يتزوج امرأة غير مسلمة. وفي الممارسة العملية، يتبع الرجال المسلمون مدارس الفكر الشرعية التي تتصحهم بالزواج من "النساء الكتابيات من غير مسلمات"، أي النساء المسيحيات أو اليهوديات. غير أنه لا يجوز للمرأة المسلمة قانونًا الزواج إلا برجلٍ مسلم. يمكن أن تُتهم المرأة المسلمة التي تتزوج من رجل غير مسلم بالزنا.

هناك محاكم عائلية منفصلة للمسلمين وغير المسلمين لمعالجة قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، وذلك وفقًا لدينهم. وبموجب القانون، ففي حالات النزاع على الحضانة التي يكون فيها أحد الوالدين مسلمًا والآخر مسيحيًا، تمنح المحاكم الحضانة للوالد المسلم إذا كان هناك أي قلق من أن الوالد غير المسلم سوف يربي الطفل في دينٍ آخر غير الإسلام.

وفقًا لقوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، لا يجوز للمسيحيين (بمن فيهم الأطفال) أن يرثوا تركة المسلم.

تغلق المكاتب الحكومية والشركات يوم الجمعة للصلاة، وتتبع أسبوع العمل الإسلامي من الأحد إلى الخميس. في نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر رئيس الوزراء حمدوك مرسومًا بتعديل ساعات العمل لملاءمة غير المسلمين. أمر المرسوم المؤسسات الأكاديمية بالتوقف عن إجراء الامتحانات يوم الأحد كما سمح للمسيحيين بمغادرة مكان العمل عند الساعة العاشرة صباحًا يوم الأحد لحضور الشعائر الدينية. كما تم منح إجازة من العمل للاحتفال بعيد الميلاد الأرثوذكسي، وهو يوم عطلة رسمية للدولة، بالإضافة إلى العديد من الأعياد الإسلامية الرئيسية.

يجب أن توافق لجنة مشتركة بين الوزارات، تضم وزارة الخارجية، والمخابرات الوطنية وأجهزة الأمن (التي أعيدت تسميتها باسم دائرة المخابرات العامة في يوليو/تموز)، وفي بعض الحالات المخابرات العسكرية، على رجال الدين الأجانب وغيرهم من الأجانب الذين يسعون للحصول على تصريح إقامة في البلاد.

والدولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

### ممارسات الحكومة

خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، والتي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2018 واستمرت حتى اعتقال الرئيس السابق البشير في 11 أبريل/نيسان، هاجمت قوات الحكومة المتظاهرين أينما تجمعوا، بما في ذلك خارج المساجد والمستشفيات والمدارس. أفاد مراقبون أن أجهزة الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وفي بعض الحالات الذخيرة الحية، لتفريق مجموعات من المصلين في المساجد خلال الاحتجاجات الواسعة النطاق المناهضة للحكومة في النصف الأول من العام. في 4 يناير/كانون الثاني، في أم درمان، أفادت وسائل الإعلام أن أجهزة الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع واعتقلت بعض المشاركين في مسيرة مناهضة للحكومة بدأت في مسجد ود نوباوي المرتبط بحزب الأمة القومي المعارض. في 11 يناير/كانون الثاني، استخدمت أجهزة الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق مجموعة من المصلين بلغ عددها ما بين 500 إلى 1000 مُصلٍ من نفس المسجد بعد صلاة الجمعة، وفعلت ذلك مرة أخرى في أواخر فبراير/شباط.

في 12 يناير/كانون الثاني، دخلت أجهزة الأمن منزل بدر الدين يوسف السيمت، مؤسسة منظمة أقلية مسلمة، بينما كان أعضاؤها يمارسون شعائرتهم. وألقي القبض على أعضاء المنظمة ومؤسسها واحتُجزوا دون توجيه تهم إليهم. قامت قوات الأمن باستجوابهم حول معتقداتهم واحتجاجاتهم ضد الحكومة. وتم الإفراج عنهم جميعاً في وقتٍ لاحق؛ وكان مؤسس المنظمة آخر من أطلق سراحه.

وبحسب بيان صادر عن حزب الأمة، أطلقت قوات الأمن بتاريخ 8 فبراير/شباط في الخرطوم الغاز المسيل للدموع على فناء مسجد بينما بدأ المصلون مسيرة احتجاجية وأطلقوا النار على سيارة الصادق المهدي، وهو أحد رؤساء الوزراء السابقين في البلاد. وقال البيان إن قوات الأمن ضربت المصلين وهددتهم بالبنادق.

في 14 فبراير/شباط، أصدر معتمد محلية النهود في غرب كردفان قراراً يمنع الشيخ الطيب آدم عبود من خطابة المصلين في مسجد النهود العتيق على خلفية انتقاد الشيخ لضرب واعتقال المتظاهرين من قبل رجال ملثمين مجهولي الهوية في الأسبوع السابق.

في 5 أبريل/نيسان، عقب خطبة في مسجد في الخرطوم دعت آنذاك الرئيس البشير إلى التنحي، ذكر مراقبون أن قوات الأمن أطلقت عيارات مطاطية على مجموعة كبيرة من المتظاهرين لدى خروجهم من المسجد، مما أدى إلى إصابة العديد. كذلك في أبريل/نيسان، ذكرت وسائل الإعلام أن رجالاً يرتدون ملابس

مدينة يُعتقد أنهم أعضاء في إحدى ميليشيات الحزب الحاكم هاجموا متظاهرين أمام مسجد في حي الجريف غرب في الخرطوم، وضربوهم بالقوارير والحجارة.

ذكر شيعة مسلمون أنهم اعتُقلوا أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة بسبب العصيان المدني، وتم سؤالهم عن عقيدتهم أثناء استجوابهم من قبل أجهزة الأمن.

أفادت وسائل الإعلام أنه خلال الاحتجاجات السياسية في النصف الأول من العام، نفذت قوات الأمن القانون الجنائي بصرامة. واعتقلوا المتظاهرات بموجب أحكام قانونية تحظر بشكل عام "الأعمال المناهضة للحشمة وغير الأخلاقية". في مارس/آذار، ألغت محكمة الاستئناف في الخرطوم قراراً صدر عن محكمة طوارئ الامتداد بالحكم على تسع نساء بالسجن لمدة شهر واحد و20 جلة بسبب تظاهرهن ضد الحكومة في منطقة بري بالخرطوم.

في يوليو/تموز، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال، والتي كانت تنشط في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ويقودها عبد العزيز الحلو، بإعلان وقف الأعمال العدائية ووقعت اتفاقاً بذلك. دعا الحلو إلى دولة علمانية لا يكون للدين فيها دور في سنّ القوانين. وكان في الماضي قد أدلى بتصريحات متكررة قال خلالها إن الشريعة لا تتوافق مع الحرية الأساسية لشعب ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق، وكان ذلك المبرر الرئيسي له في الكفاح المسلح ضد حكومة البشير.

أعلن وزير الشؤون الدينية والأوقاف في ديسمبر/كانون الأول عن فتح تحقيق في مزاعم فساد الأوقاف والحج والعمرة إلى مكة المكرمة. وأشار إلى وجود فساد في قرابة 117 عقد من عقود الأوقاف.

في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني، قامت الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون بإلغاء قانون النظام العام الذي منح الشرطة سلطة اعتقال الأفراد، وبخاصة النساء، بسبب مجموعة واسعة من المخالفات المتعلقة بالسلوك واللباس. وقبل إلغاء ذلك القانون، كانت شرطة النظام العام كثيراً ما تتهم النساء بارتداء "زي مخالف للحشمة" وبالتصرف "بسلوك غير لائق". كان ضباط الشرطة يعتقلون أو يُغرمون أو يجلدون النساء لارتدائهن السراويل والبيسة أخرى اعتبرتها الشرطة مخالفة للحشمة، وفقاً لزعماء دينيين. وحثّ النشطاء الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون على إلغاء القوانين الجنائية الأخرى التي يمكن اعتقال النساء بموجبها.

أعربت جماعات الأقليات الدينية، بما في ذلك جماعات الأقليات المسلمة وخصوصاً المسلمون الشيعة، عن قلقها من إمكانية اتهامها بالردة إذا عبّر أفراد هذه الجماعات عن معتقداتهم أو ناقشوا الممارسات الدينية التي تختلف عن ممارسات الأغلبية السنيّة. وذكر بعض الشيعة أنهم ما زالوا ممنوعين من كتابة مقالاتٍ حول معتقداتهم، وظلت القضايا الدينية بمثابة خطٍ أحمر أمام وسائل الإعلام الإخبارية.

في أكتوبر/تشرين الأول، أيدت الحكومة الاتهامات الجنائية التي رفعت ضد رئاسة كنيسة المسيح السودانية، متهمه إياهم بالتعدي الجنائي والحيازة غير المشروعة لممتلكات الكنيسة. وأعدت الحكومة فتح القضية في يوليو/تموز على الرغم من أن قراراً صدر عن محكمة في سبتمبر/أيلول 2018 بأن لجنة رئاسة كنيسة المسيح السودانية والتي يترأسها القس أيوب تيليان تملك المقر الرئيسي لكنيسة المسيح السودانية في أم درمان. كانت لجنة رئاسة كنيسة المسيح السودانية منخرطة في دعوى قانونية بشأن ملكية العقار بعد أن

داهمت قوات الأمن عام 2015 المقر الرئيسي لكنيسة المسح السودانية وصادرت جميع الوثائق القانونية للجنة الرئاسية ووجهت تهماً لرئاسة مجلس الكنيسة بالتعدي الجنائي.

وفي السنوات السابقة، ورد أن قوات الأمن الحكومية كانت تراقب عن كثب المساجد وخطب الأئمة، وأنها قدمت مواضيع طلبت من الأئمة استخدامها في خطبهم. وإذا اختلفت خطبة الإمام عن نقاط الحوار التي قدمتها الحكومة، فيمكن عزل الإمام من منصبه. ولم يكن واضحاً ما إذا استمرت هذه الممارسة في ظل الحكومة الانتقالية التي يرأسها مدنيون.

أثناء الاحتجاجات السياسية التي أدت إلى حل حكومة البشير، شارك رجال دين مسلمون، بمن فيهم قادة الصوفية، في اعتصامات وأنشطة احتجاجية. وقام الشيخ مهرا ن ماهر عثمان بإمامة المصلين في عددٍ من صلوات الجمعة أثناء الاعتصامات.

وفرت السجون أماكن للصلاة للمسلمين، لكن مصادر قالت إن السلطات لم تسمح بإقامة الصلاة للشيعية. سُمح للسجناء الشيعة بالانضمام إلى شعائر الصلاة التي يقودها أئمة سنّة. وخصصت بعض السجون، مثل سجن النساء في أم درمان، مناطق لأداء الطقوس المسيحية. وكان رجال دين مسيحيين يعقدون خدمات الصلوات في السجن، إلا أن الوصول إلى مثل هذه الخدمات لم يكن منتظماً.

استمرت حكومة عمر البشير بالقول إنه لم يتوفر لديها مدرسين غير مسلمين لتدريس مواد حول المسيحية في المدارس العامة. قامت بعض المدارس الحكومية بإعفاء الطلاب غير المسلمين من حضور دروس التربية الإسلامية. وحصلت بعض المدارس الخاصة، بما فيها المدارس المسيحية، على مدرسين وفرتهم الحكومة لتدريس المواضيع الإسلامية، ولكن لم يكن يُطلب من الطلاب غير المسلمين حضور هذه الدروس. حضر معظم الطلاب المسيحيين دروس التعليم الديني في كنائسهم بحسب توفر معلمين متطوعين من مجتمعات الكنيسة الخاصة بهم. ذكرت عائلات الطلاب أن مدارس أطفالهم لم تعترف عادة بهذه الدروس، وأن الطلاب لم يحصلوا على علامات مقابل حضورهم لها.

أفاد أبرشيون محليون أنه مقارنة بالمؤسسات الإسلامية، ظلت أماكن العبادة المسيحية تتأثر بشكل غير متنسق مع تغيير تخصيص المناطق العقارية، وأوامر الإغلاق، وعمليات الهدم. وقالت الحكومة أن دور العبادة التي تم هدمها أو إغلاقها انقرت إلى التصاريح الضرورية لقطاع الأرض أو للتسجيل المؤسساتي، وأن المساجد والكنائس والمدارس والمستشفيات والمساكن كانت تتأثر بمشاريع التخطيط الحضري بشكلٍ متساوٍ. قدر المراقبون أن الحكومة أغلقت "بشكلٍ منهجي" أو هدمت أو صادرت ما لا يقل عن 24 كنيسة ومدرسة مسيحية ومكتبة ومركز ثقافي مسيحي بين عامي 2011 إلى 2017. في عام 2018 أفاد مراقبون بأنه تم هدم كنيسة واحدة.

في أبريل/نيسان، أصدرت الحكومة مرسوماً يسمح بإغلاق المدارس المسيحية أيام الأحد. ومنذ عام 2017، كان يُطلب من جميع المدارس باستثناء المدارس القبطية المسيحية أن تعمل من يوم الأحد حتى يوم الخميس.

قبل إقالته من منصبه، أكد البشير وشخصيات أخرى بارزة على الأساس الإسلامي للبلاد. وكانت حكومته قد حرمت الكنائس المسيحية أو المؤسسات الإنسانية التابعة لها من الإعفاء الضريبي، على الرغم من أنها منحت

هذه الميزة لوكالات الإغاثة الإسلامية. ذكرت الكنائس المسيحية أن السلطات ألزمتهم بدفع الضرائب على ممتلكات مثل العربات أو التفاوض بشأنها.

في 21 أغسطس/آب، تم تعيين امرأة مسيحية قبطية تدعى رجاء نيقولا عيسى عبد المسيح لتكون العضو رقم 11 والوحيدة من غير المسلمين في المجلس السيادي السوداني. وافق الأعضاء العسكريون الخمسة بالإضافة إلى الأعضاء الخمسة من قوى إعلان الحرية والتغيير على تعيين السيدة عبد المسيح، التي شغلت منصب قاض في وزارة العدل لعدة سنوات مضت، بصفقتها العضو المدني السادس في المجلس السيادي. وقبل إلغاء المجلس العسكري الانتقالي للجمعية الوطنية، كان هناك عدد قليل من السياسيين المسيحيين يشغلون مقاعد في حكومة البشير، وغالبيتهم أعضاء في الكنيسة القبطية.

وخلال كلمة ألقاها في الأمم المتحدة في 27 سبتمبر/أيلول، قال رئيس الوزراء حمدوك الذي تولى الحكومة مع وزراء جدد في سبتمبر/أيلول أن بلاده سوف تعالج "الأسباب الجذرية لحروبها الأهلية"، بما في ذلك "التمييز العرقي والثقافي والديني".

في مقابلة صحفية جرت في سبتمبر/أيلول، وبعد وقتٍ قصير من توليه منصبه، ناشد وزير الشؤون الدينية والأوقاف نصر الدين مفرح اليهود والمسيحيين الذين غادروا البلاد أن يعودوا إلى بلادهم. وقال الوزير إن البلاد "ذات تعددية في الفكر والثقافة والأيدولوجيا والدين". وأضاف الوزير قائلاً إن الحكومة ستعيد الممتلكات المصادرة إلى الكنائس المسيحية، وقال إن المسيحيين تعرضوا "للاضطهاد" و"لممارسات سيئة للغاية" خلال حكم النظام السابق. وصرح الوزير للصحافة الدولية أن وزارته سوف تعمل على محاربة الإرهاب والتطرف والأفكار التكفيرية التي تدعو إلى معاقبة أولئك الذين يتركون الإسلام.

في 6 أكتوبر/تشرين الأول، دعا رئيس الوزراء إلى وضع حدٍ لخطاب الكراهية والتطرف الديني، على خلفية اتهامات بالردة وجهها الداعية الإسلامي عبد الحي يوسف ضد وزيرة الشباب والرياضة ولاء البوشي، بسبب إدخالها برنامج لكرة القدم النسائية إلى البلاد. في 9 أكتوبر/تشرين الأول، قال وزير الإعلام للصحفيين إن مجلس الوزراء أمر وزارة العدل باتخاذ إجراءات قانونية بحق الداعية عبد الحي يوسف وذكر أن الهجوم على وزيرة الرياضة هو هجوم على الحكومة بأكملها.

في 18 ديسمبر/كانون الأول، أعلن المجلس السيادي اعترافه بعيد الميلاد (25 ديسمبر/كانون الأول) وعيد الميلاد الأرثوذكسي (7 يناير/كانون الثاني) كأيام عطلة رسمية. في عشية عيد الميلاد، أصدر وزير الشؤون الدينية والأوقاف نصر الدين مفرح بياناً اعتذر فيه للمسيحيين عن "القمع والأذى" الذي عانوه في ظل الحكومة السابقة.

في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، أمر رئيس الوزراء حمدوك بحظر إجراء الامتحانات في المؤسسات الأكاديمية في 25 ديسمبر/كانون الأول وفي 7 يناير/كانون الثاني. كما أصدر رئيس الوزراء تعليماته للمؤسسات العامة للسماح للمسيحيين بمغادرة موقع العمل الساعة 10 صباحاً أيام الأحد للذهاب إلى الكنيسة.

استضافت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الفترة من 26 إلى 27 نوفمبر/تشرين الثاني ورشة عمل في دمدني حول دور مجلس الكنائس في تعزيز السلام والتنمية وروح التعايش. وتحدث وزير الشؤون الدينية

والأوقاف نصر الدين مفرح عن قيم التسامح، ومحاربة ما من شأنه تأجيج الصراعات الدينية، والترويج لقيم التسامح التي جاء بها الديانات الإبراهيمية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في 28 ديسمبر/كانون الأول، أحرق مهاجمون مجهولون ثلاثة كنائس هي كنيسة السودان الداخلية، والكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة الأرثوذكسية في ولاية النيل الأزرق، وفقاً لوسائل الإعلام الدولية. وقالت الحكومة أنها ألقت القبض على مشتبه به وأفرجت عنه بسبب عدم كفاية الأدلة.

ذكر مراقبون أن المتظاهرين أظهروا احتراماً متبادلاً لأديان وطقوس بعضهم البعض خلال الاضطرابات المدنية التي أدت إلى الاطاحة بالرئيس عمر البشير والأشهر الثلاثة التي تلتها لحكم المجلس العسكري. وأفادت وسائل الإعلام أن المسلمين انضموا إلى ترديد ترانيم مسيحية خلال القداس المسيحي الذي نظمه متظاهرون بينما حمل أشخاص مسيحيون أغطية واقية من أشعة الشمس فوق المسلمين أثناء أدائهم للصلاة في النهار.

ذكرت الصحافة العديد من الحالات التي ألقى خلالها رجال الدين خطاباتٍ سياسية خلال شعائر العبادة في المساجد، سواء في دعم الحكومة أو ضدها. في 5 أبريل/نيسان، ألقى زعيم المعارضة الصادق المهدي خُطبة دعا فيها الرئيس البشير في ذلك الحين إلى الاستقالة. وأثناء إحدى الخُطب في 28 أبريل/نيسان في مسجد الرحمة في شمال الخرطوم، دعا المهدي المجلس العسكري الانتقالي إلى اعتقال مسؤولين من الإدارة السابقة، كما دعاهم إلى التسليم السريع للسلطة إلى حكومة مدنية.

في يناير/كانون الثاني، أجبر المصلون في مسجد أنس بن مالك بالخرطوم عضواً في حزب المؤتمر الشعبي على مغادرة المسجد بعد أن ألقى خطاباً شجب فيه الاحتجاجات بعد صلاة الجمعة، وفقاً لتقارير صحفية. ذكر أيضاً أن إمام مسجد الكافوري في شمال الخرطوم أجبر على مغادرة المسجد بعد انتقاده للمتظاهرين أثناء خُطبته.

في أبريل/نيسان، قال الأسقف الكاثوليكي في مدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان أن الكنيسة لعبت دوراً مهماً في الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير، ودعا الحكومة الجديدة إلى إلغاء النظام الذي يتطلب من الجماعات الدينية غير المسلمة بالتسجيل لدى الحكومة على أنها منظمات غير حكومية.

في 14 أبريل/نيسان، أثناء أداء صلاة خارج مقر الجيش، قال رئيس المجمع الإنجيلي في السودان، القس رأفت سمير مسعد "أن الدولة تُعاملنا كمجموعة من الجواسيس الأجانب الذين يعملون على تدمير وطننا" ودعا إلى تغيير في القوانين المقيدة للحرية الدينية، وفقاً لتقارير صحفية. وأضاف أن الاحتجاجات كانت فرصة للأفراد للتغلب على الانقسامات الدينية من أجل بناء هوية وطنية "جامعة". حضر الصلاة عدد من قادة الكنائس البروتستانتية، بما فيها الكنيسة المشيخية، والمعمدانية، وأتباع كنيسة المسيح السودانية.

في المعرض الدولي للكتاب في الخرطوم بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول، تم تخريب منصة تحتوي على مؤلفات للمفكر محمود محمد طه وأخرى حوله من قبل رجلٍ ردّد شعاراتٍ دينية ضد عرض منصة الكتب.

كان طه مفكرًا دينيًا أُعِدِمَ عام 1985 بتهمة الردة. أعرب وزير الثقافة والإعلام عن قلقه إزاء الهجوم و عرض توفير الحماية لجناح طه ومنصات كتبٍ أخرى في المعرض.

أفاد المسلمون والمسيحيون بوجود علاقاتٍ جيدة بشكلٍ عام على المستوى المجتمعي، وذكروا أن حالات التعصب أو التمييز من قبل الأفراد أو الهيئات غير الحكومية كانت معزولة بشكلٍ عام.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ومشاركتها

في 29 يناير/كانون الثاني، ألقى القائم بأعمال السفارة الأمريكية خطابًا أثناء ورشة عمل حكومية حول الحريات الدينية، حثّ خلاله على اعتماد قوانين لا تسمح للأفراد والجماعات من جميع الأديان بالقدرة على ممارسة معتقداتهم فحسب، بل تعزّز هذه القدرات بشكلٍ فاعل. وشدّد على الحاجة إلى وجود تمثيلٍ أكبر للأقليات الدينية في الحكومة، وحثّ الحكومة على الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للجماعات الدينية. وكان من بين ضيوف الورشة مسؤولون كبار من وزارة الخارجية، وممثلون عن السكان المسيحيين في البلاد، والأسقف الإنجيلي في ليدز، وممثل عن منظمة ساننت إيجيديو التابعة للكاتوليكية.

حضر مسؤولو السفارة القديس واجتمعوا مع زعماء مسيحيين في عيد الميلاد للاحتفال بالعطلة الرسمية الجديدة.

وعلى مدار العام، اجتمع مسؤولو السفارة بشكلٍ منتظم مع أئمة ورجال الدين الصوفيين، وكذلك مع رجال الدين والرعية الكاثوليكية والبروتستانتية للاستماع إلى وجهات نظرهم حول وضع الحرية الدينية. كما حضر مسؤولو السفارة احتفالاتٍ دينية لمختلف المجموعات، وأكدوا خلال اللقاءات المنتظمة مع قادة المجموعات الإسلامية والمسيحية على أهمية التسامح الديني. راقب ممثلو الحكومة الأمريكية عن كثب المرافعات القانونية المتعلقة بالمنظمات الدينية والزعماء الدينيين.

واستعانت السفارة بشكلٍ مُنتظم بوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها لتبادل المقالات والرسائل المتعلقة بالتسامح والحرية الدينية، بما في ذلك رسائل حول التسامح من السفير المتجول الأمريكي للحرية الدينية الدولية.

في 18 ديسمبر/كانون الأول، وتماشياً مع قانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998 وتعديلاته، قام وزير الخارجية الأمريكي بوضع السودان على قائمة المراقبة الدينية الخاصة بسبب التورط في الانتهاكات الجسيمة للحرية الدينية أو التسامح مع تلك الانتهاكات. وكان السودان قد صُنّف كبلدٍ مثيرٍ للقلق بشكلٍ خاص في الفترة ما بين 1999-2018 ثم نُقِلَ إلى قائمة المراقبة الخاصة بعدما قرر وزير الخارجية الأمريكي أن الحكومة أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين احترام الحرية الدينية.